

فالمنتظر من الاستثمارات المهيكلة الواردة في القانون رقم 18-22 هو ضرورة أن تتبع نهج تركيز أهدافها على التوجه نحو الأسواق الدولية أي الاستثمار الموجه نحو التصدير والمسمي بالاستثمارات التجارية وفق المفاهيم المعتمدة في هذا الشأن على المستوى الدولي كأولوية قصوى وبرنامج خاص بالنسبة للاقتصاد الجزائري . وتجسيد ذلك يكون بضرورة أن يقوم المستثمرون بالتركيز وبالأساس على التصدير و